المماليك ومأزق الشرعية

ابراهيم بيضون

كان الماوردي من أوائل الفقهاء الذين تعرّضوا للمسألة السياسية على المستوى النظري في الإسلام. رابطاً بين السلطة المطلقة للخليفة، وبين مبدأ الطاعة في السياق القرآني[1]، دون أن يتناقض ذلك مع قاعدة الشورى التي تبقى الأساس في «أحكامه»[2]. ولكن الماوردي على المستوى العملي، وهو الذي كان مقرباً من القائم بأمر الله العباسي، وعاصر عن كثب إنحسار سلطة الخلافة، لم يجد مانعاً في أن يؤول القرار الفعلي لبني بويه، المتغلّبين عليها، شرط احتفاظ الخلافة بالمرجعية العليا[3].

وقد نحت كتابات الفقهاء بعد الماوردي هذا المنحى التوفيقي بصورة عامة، في حرصها على وحدة السلطة في الإسلام، مجسَّدة بالخلافة التي من دونها لا تكون وحدة الأمة. وبعد أن كانت دولة الراشدين هي النموذج الذي تطابق فيه الدين مع السياسة، نتيجة للظروف التي تهيأت لخلفائها الأربعة، وهم صحابة الرسول والسابقون في الإسلام، عدا المعرفة الواسعة ـ وإن بدرجة متفاوتة ـ بالشريعة، مما كان يؤهلهم للاستنباط واتخاذ الأحكام المناسبة، لم يعد الأمر كذلك بعد سقوط هذه الدولة وقيام دولةٍ، لا تتوافر لخلفائها الأسبقية، ولبعضهم الثقافة الشرعية الشاملة. ولأن الخليفة لم يعد فقيهاً، باستثناء قلة قليلة، مثل عبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز، فقد برز دور الفقيه إلى جانبه، في محاولة لعدم الابتعاد عن النموذج الذي اهتزّت صورته، بعد

---

(1) ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾. سورة النساء، الآية/ 4. انظر آيات كثيرة في عدة سور عن الطاعة.

(2) الأحكام السلطانية. ص 7.

(3) أروين روزنتال، دور الدولة في الإسلام. مجلة الاجتهاد. عدد 12. بيروت 1991. ص 48.

«انحراف» الأمويين بالخلافة عن «أصولها»[1] ، أي عن الشورى، وتحويلها إلى ملك وراثي، بقرار من «أهل الحلّ والعقد»، وهم ليسوا حينئذٍ غير بني أمية، وفقاً لما رآه ابن خلدون في مقولته المعروفة[2] .

ولكن الفقيه مع الوقت، لم يعد شديد التمسك بالصيغة الراشدية، فقد بات أكثر تأثراً بمعطيات الواقع، وانتهى إلى أن يصبح ـ كما الماوردي فيما بعد ـ توفيقياً في فكرة، ومروّجاً في الغالب لموقف السلطة التي رأى فيها ضرورة للجماعة، وهي النظرية التي تأسست عليها أطروحة الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي[3] . ولعل منطق «الضرورة»، كان وراء تساهل الفقهاء أحياناً في محاسبة الحاكم، وربما في التصدّي لانحرافه أحياناً أخرى. «فإذا ثبت وجوب الإمامة، ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم» كما يقول الماوردي[4] ، بينما يؤدي فراغها إلى «الفتنة» والاختلاف بين المسلمين. وكان رائد هذه النظرية عبد الله بن عمر الذي نسب إليه القول: «ما أحب أن أبيت ليلة وليس عليَّ أمير»[5] ، معلّلاً تراجعه عن الموقف الرافض لبيعة يزيد بن معاوية. وقد تصادى معه قولٌ للغزالي: «إن أربعين عاماً من جور السلطان، خيرٌ من رعية بدون سلطان ليلة واحدة»[6] .

على أن الأمويين، برغم ابتعادهم عن النموذج، بُعد المسافة بين ضرورة الخلافة في الشرع، وضرورة السلطة في الواقع، كان ثمة ما يجعلهم على علاقة بالتراث أكثر من النموذج، إذا توقفنا عندما ربط معاوية الشرعية بقريش، وما «أحاطها» الله في الجاهلية والإسلام[7] ، معتبراً حكمه امتداداً لحكم عثمان، بالإضافة إلى معطيات وظفها ببراعة

(1) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق. ص 85 .

(2) «إنما هو مراعاة للمصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذٍ من بني أمية، إذ بنو أمية لا يرتضون سواهم، وهم عصابة قريش وأهل الملّة أجمع وأهل الغلب منهم». المقدمة. ص 273 .

(3) الماوردي، أحكام. ص 5 .

(4) المكان نفسه.

(5) ابن الأعثم الكوفي، الفتوح. ج 2. ص 242 .

(6) التبر المسبوك، الفصل الرابع. ص 62.

(7) سيف بن عمر، الفتنة ووقعة الجمل. ص 62 .

لمصلحة قضيته، كعلاقته بالرسول، إذ كان ممن كتبوا له[1] ، ودوره في حركة الفتوح إلى جانب أخيه يزيد، أحد كبار القادة المسلمين وأول ولاتهم على الشام. كما أن معاوية في خطوة لافتة راعى فيها مشاعر المسلمين، حرص على تجديد البيعة لنفسه بعد تنازل الحسن، في ذلك العام (41 هـ) الذي عُرف بعام الجماعة، وفي مقدمة ما يعنيه هذا الأمر، إنه لم يخرج عن صيغة الخلافة التمثيلية، وإنّما عدّل فيها، بما يتلاءم وطبيعة المكان الذي انتقلت إليه، ويعبرّ عن مفهوم الأمويين للسلطة، كما سبق أن عرض له معاوية في عهد عثمان، في قوله عن «الإحاطة» التي تحمل في مضمونها فكرة «الحق الإلهي»، مؤكداً عليها فيما نسبه له البلاذري: «إن عمر ولّاني ما ولّاني من الشام، ثم عثمان بعده، فما غششتُ ولا استأثرت، ثم ولّاني الله الأمر، فأحسنتُ وأسأت»[2] .

وهكذا بدت رؤية الأمويين للخلافة، قائمة على أساس هذا «الحق الإلهي» الذي أخذ يرّوج له أنصارهم، مع اتساع موجة المعارضة وتصاعد التشكيك بالشرعية الأموية، فيصبح معاوية برأي الأخطل، «خليفة الله»[3] ، في سياق الحملة لولاية العهد. كما يصف شاعر آخر (مسكين الدارمي)، الأمويين بأنهم «خلفاء الله»، ويخصّ يزيداً بلقب أمير المؤمنين[4] ، على غرار خلفاء الدولة الراشدية بعد أبي بكر الذي غلب عليه «خليفة رسول الله».

وإذ تستمر الحملة المضادة، وعلى رأسها الشعراء، مستهدفةً خصوم الدولة الأموية، يتحفّز الفقهاء أيضاً للدفاع عن الأخيرة، فيخوضون الصراع على طريقتهم، ويجدون سبيلاً إلى صيغ توفيقية، بين الخلافة، وإن خرجت على الشورى، وبين الدين

---

(1) خليفة بن خياط، تاريخ. ج 1. ص 77 .
(2) أنساب الأشراف. ج 4 . ص 117.
(3) الخائض الغمر والميمون طائرة خليفة اللّه يستسقى به المطر
(ديوان الأخطل، ص 56).
(4) بني خلفاء اللّه مهلاً فإنما ينؤ بها الرحمن حيث يريد
إذا المنبر الغزي خلاه ربه فإن أمير المؤمنين يزيد
(الأغاني، ج 18. ص 68).

الذي تراجع دوره، ويكون لهم تأثير كبير في انحسار حملة المعارضة، فبدت أكثر شدة على النظام (الدولة) في أواخر عهده، منها على الخلافة إذا توقفنا عند الثورات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي اللافت، تلك التي اندلعت في الولايات الشرقية والغربية من الدولة في ذلك الوقت. ويمكن القول إن فريقاً من المعارضة آنس إلى هذه الصيغة الأموية أو اعتاد عليها، مما يفسّر الإحباط، الشعبي في أوائل العصر العباسي، والذي يبدو أنه لم يكن خافياً على خلفائه، حين سأل الرشيد المتحدث أبا بكر بن عياش - وهو معمّر قارب المائة من عمره[1] - عن رأيه بالأمويين والعباسيين، فأجاب: أنتم أقوم بالصلاة، وأولئك كانوا أنفع للناس»[2]. على أن الشاعر أبا العطاء، أجاب على مثل هذا السؤال بطريقة أخرى، بعيداً عن مجلس الخليفة، فقال وقد أخذته المبالغة:

يا ليت جور بني مروان عادلنا يا ليت عدل بني العباس في النار[3]

لقد قامت الدولة العباسية في ظل دعوةٍ تأسست على تراث المعارضة العلوية، وحركات أخرى ناوأت الأمويين من موقع الدين، ولذلك حرص الخلفاء الأوائل على التمسك بالصفة الدينية لدولتهم، والتأكيد على اختلافها عن الدولة السابقة. وقد تدل ظاهرة الألقاب المستجدة التي اقترنت بالخلفاء، على هذا المنحى المختلف الذي أراده العباسيون لدولتهم، مثل المهدي والرشيد والمأمون والمعتصم بالله والمتوكل على الله، وغيرها من ألقابٍ، لإثبات التعلّق بالإسلام، والسير على «طريق الهدى»[4]، فضلاً عن الادعاء بمعرفة «العلم السّري» المتوارث عن النبي ﷺ[5]، بما يسهم في تعزيز نفوذهم السياسي[6]، ويمسّ المشاعر الدينية لدى جمهور المسلمين.

ولكن الدولة العباسية، سرعان ما وجدت نفسها في مأزق الدفاع عن شرعيتها

(1) المسعودي. مروج الذهب. ج 3. ص 389.
(2) سير أعلام النبلاء. ج 8. ص 498.
(3) الأغاني. ج 16. ص 84.
(4) فاروق عمر. بحوث في التاريخ العباسي. ص 219.
(5) المرجع نفسه. ص 229.
(6) المرجع نفسه. ص 227.

التي طعن فيها العلويون قبل غيرهم، بمثل ما واجهت مأزقاً في التعبير عن شعاراتها التي رافقت الدعوة، مداعبة آمال الفئات المقهورة، الرائية إلى تحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية، فبدت لهم فارغة المضامين بعد وقت قصير. ولم يجد الخلفاء العباسيون أمام المعارضة الشديدة، سوى إحاطة أنفسهم بتلك الهالة الدينية العظيمة، بأنهم معدن ليس كالآخرين من البشر[1] ، فهم لذلك «خلفاء الله» ولهم «حق الطاعة»[2] ، المستند إلى القرآن. وقد أضافوا من هذا الموقع إلى أنفسهم لقباً جديداً، هو «ظل الله»[3] الذي كان أكثر تحديداً لمفهوم السلطة عندهم، حيث صرفهم التركيز من هذا المنطلق على مضمونها الديني، عن الاهتمام على المستوى نفسه بالشأن السياسي الذي أخذ به تدريجياً الأمراء والقادة من غير العرب، ممهداً ذلك إلى الواقع الذي تأسست عليه نظرية الماوردي السالفة، في مراعاة الفصل بين المرجعية الدينية والسلطة السياسية.

وإذ سقط مشروع العودة إلى النموذج الذي راهن عليه فريق كبير من المسلمين ناصر الدعوة العباسية، بدت صيغة الفقهاء التوفيقية مقبولة كحّدٍ أدنى لاستمرار الخلافة والحؤول دون اختلاف «الأمة». هذه الصيغة إذا كانت قد حققت شيئاً من هدفها على مستوى الصراع الداخلي، فإنها عجزت عن التصدّي للأخطار التي أخذت تهب على الخلافة العباسية، وتهدّد ليس فقط وحدتها السياسية، بعد قيام دويلات مستقلة أو شبه مستقلة عنها، وإنما هددت الخلافة نفسها، التي لم تعد وحدها مرجع «الأمة» بعد قيام خلافتين على أطرافها الغربية. ذلك أن السلطة السياسية التي خرجت من الخلافة، كان همّ المسيطرين عليها منذ القرن الثالث الهجري، الدفاع عن مواقعهم وامتيازاتهم، فانصرفوا عن القيام بواجب الجهاد الذي أُنيط حكماً بهم، كونهم يملكون وسيلة التصدي للخطر. وقد انعكس هذا التقاعس على الخلافة العباسية التي واجهت حملة عنيفة من جانب المسلمين في القرن الرابع، ما لبث الخليفة الفاطمي المعزّ لدين الله، أن ركب موجتها، في تسويغه السيطرة على مصر، رابطاً بين ذلك وبين استيلاء

(1) المرجع نفسه. ص 230 .
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه. ص 234.

البيزنطيين على «الشام والثغور»[1] .

والواقع أن المعزّ أعاد بصورة ما، طرح المسألة السياسية في الإسلام، محدّداً من خلال ذلك واجبات الحاكم المسؤول، في ضوء ما تقتضيه الشريعة، على نحوٍ تعارض مع صيغة الفقهاء، بحصر شأنها في منع «الفتنة»، حتى إذا وقع الخطر، تعالت الأصوات مستنهضة الخليفة للجهاد. كما حدث إبّان توّجه قاضي دمشق (ابن سعد الهروي) إلى بغداد، في أعقاب سقوط بيت المقدس على يد الصليبيين، مستغيثاً بالخليفة . . . فعاد «من غير بلوغ أرب ولا قضاء حاجة» كما يقول ابن الأثير[2] . لقد ربط الخليفة الفاطمي، الشرعية بالجهاد، وذلك بإحيائه هذه المعادلة التي تجلت في موقفه من الهجوم البيزنطي على الشام . . . ولم تغب كذلك عن الأتابكة الزنكيين، إذ تفرّد هؤلاء بحسّ جهادي، اخترق المناخ الإحباطي، المسيطر على الدولة العباسية وإماراتها التي وقفت عاجزة أمام الغزو الصليبي، فاهتزت شرعية الخليفة القابع في قصره، وانهارت كذلك شرعية الأمراء المتسلّطين باسمها على القرار، ليصبح الجهاد مدخلاً يسوّغ الوصول إلى السلطة الشرعية.

ومن هذا المنظور مهّدت عين جالوت (658 هـ) الطريق إلى المماليك للإمساك بزمام الأمر على أنقاض الدولة الأيوبية، في وقتٍ توالت الهزائم على المسلمين، وتبدّدت آمالهم بعد اجتياح المغول بغداد وقضائهم على الخليفة العباسي. فقد تولى الظاهر بيبرس السلطة، بعد اغتياله بطل المعركة السلطان قطز، وهو الذي أبلى فيها إلى جانب الأخير وسطع نجمه. وكانت في ذهنه من دون ريب هذه المعادلة التي من دونها لم يكن للمماليك ذلك الدّوي، أو الغطاء الإسلامي لدولتهم الناشئة، مما يفسّر المبادرة إلى إقامة «مشهد» في المكان الذي جرت فيه المعركة، عُرف بـ«مشهد النصر»[3] ، تخليداً للإنجاز الذي كان بيبرس أحد صانعيه الكبار.

وإذا كانت مصداقية هذا السلطان، وما انطوت عليه شخصيته من حوافز «جهادية»، غير مطروحة للنقاش في هذا السياق، فإن طموحه إلى السلطة المطلقة لم

(1) ابن تغري بردي. النجوم الزاهرة. ج 4. ص 72.
(2) الكامل في التاريخ. ج 10. ص 284.
(3) أحمد مختار العبادي. دولة المماليك الأولى. ص 171 - 172.

يكن خافياً، لا يختلف في ذلك عن قادة آخرين من المماليك في تلك المرحلة. فقد كان أحد الذين نفّذوا مؤامرة قتل السلطان الأيوبي الأخير (توران شاه)[1] . دون أن تخونه الجرأة في التخلّص من السلطان قطز، بعد أن رفض تعيينه على نيابة حلب المهمة[2] . وكان في وعيه السياسي يدرك أهمية المرحلة وتحدياتها، ويتوق إلى أن يكون له دور غير عادي فيها، تساعده على ذلك شخصية قيادية فذة، ونظرة لمّاحة في استقراء معالمها الصعبة. ولعل أخطر التحديات حينذاك، ما واجهه من انقسام على جبهة المماليك، وتحزّب فريق ضده من اتباع السلطان السابق[3] .

ويتخذ مشروع السلطان بعده الإسلامي اللافت، فتبدو خيوطه مترابطة وأهدافه واضحة إلى حدّ كبير. فالتقرب من العلماء والفقهاء، وأداء فريضة الحج[4] ، والانفتاح على المذاهب الأربعة وتعيين قضاتها في سائر الأقطار الإسلامية التابعة له[5] . . . ليست كلها سوى تعبيرات عن مشروعه الذي سيكتمل إطاره بعملية إحياء الخلافة. . . هذا إذا لم نتوقف عند التعبيرات الأخرى، مثل تحصين الثغور وبناء الأبراج والقلاع[6] ، فضلاً عن المدارس، لا سيما المدرسة التي تأسست على أنقاض أحد القصور الفاطمية[7] . وكان ما يلفت أيضاً في هذا الاتجاه، شيوع ظاهرة المساجد[8] التي حظيت باهتمام معظم السلاطين المماليك، وهي لا تعدو أن تكون أحد السبل التي استخدمها هؤلاء للتقرّب من الدين وإعطاء دولتهم الصفة الإسلامية، شأن السلاطين العثمانيين الذين تأثروا في هذا المنحى بأسلافهم.

ويكتمل إطار هذا الدور الكبير، في جهاد السلطان ضد الصليبيين فما يكاد يمرّ

(1) 648 هـ/ 1250 م. ابن إياس، بدائع الزهور. ج 1. ص 284 .
(2) أبو الفداء. المختصر. ج 2. ص 208 .
(3) ابن إياس. البدائع. ج 1. ص 309.
(4) المقريزي. السلوك. ج 1. ص 512 .
(5) النجوم الزاهرة. ج 7. ص 121 - 122 .
(6) العبادي. المرجع السابق. ص 208 - 209.
(7) المقريزي. الخطط. ج 2. ص 378 .
(8) العبادي. المرجع السابق. ص 198.

وقت قصير على تولّيه الحكم، حتى سار إلى الشام متفقداً أحوالها، دون أن يعطي بالاً لوفود الإمارات الصليبية التي توددت إليه سعياً إلى المهادنة[1] . وخلافاً لذلك، سارع إلى إعلان الحرب عليها، فشنّ حملات أدّت إلى تحرير قيسارية وأرسوف (1265 م)، وإلى إخضاع قلعة صفد في السنة التالية، وإلى استعادة يافا بعدها، ممهّداً لعملية كبيرة، استهدفت النفوذ الصليبي في الشمال، حيث أسفرت عن استرداد أنطاكية (1268 م)، مما أحدث هلعاً في صفوف الصليبيين، وترك أسوأ الأثر على أوضاعهم في الشام. وكادت تثمر جهوده لاستعادة طرابلس، بعد سقوط الحصون القريبة منها، لولا أن وصلته أخبار عن تحرك حملة جديدة للملك الفرنسي لويس التاسع، ظنّ أنها متجهة إلى مصر، فعاد مسرعاً إليها. ولكن الحملة استهدفت هذه المرة تونس، التي، ربما كانت جزءًا من الخطة الصليبية للاستيلاء على مصر. ثم فوجئت بوفاة قائدها الملك بعد وقت قليل من الوصول إلى الشاطىء، فاضطر أخوه (شارل) إلى إجراء مفاوضات مع «الخليفة»، انتهت بانسحاب الحملة الفرنسية[2] . وما لبث بيبرس أن عاد إلى استئناف محاولته لإخضاع طرابلس، ولكن حدثاً أعاقها مرة أخرى، مع اقتراب حملة إنكليزية من شواطىء المدينة في ذلك الوقت، مما دفعه إلى رفع الحصار مجدّداً عنها، والموافقة على هدنة مدتها عشر سنوات مع أميرها بوهمند السادس»[3] .

وبفضل انتصاراته الباهرة، وما أبداه من احترام للمذاهب، وما حققه من إصلاحات مهمة، تتكرّس زعامة بيبرس كـ«سلطان للإسلام والمسلمين»[4] ، متفرّداً بهذا اللقب، ومتميزاً عن أسلافه السلاطين بهذه الصفة الشمولية الجديدة. فلم يعد لقبه مستمّداً من البلاد التي يحكمها فقط، بعد أن ضمن إلى جانبه فقهاء المذاهب، وحظي بتأييد الفئات الشعبية، المبهورة بالدور الإنقاذي الذي شارك فيه واتّسع مداه تحت قيادته. ولم تعد شرعيته من هذا المنظور محكومة بموقف النخبة شأن أسلافه، إذ كانت محصّنة بالتفاف المسلمين حوله، وهي ظاهرة تكرّرت للمرة الأولى منذ غياب الزنكي نور الدين محمود الذي خاطب قضيتهم بمثل هذه الحماسة لها. ويأتي قرار

(1) المقريزي. السلوك. ص 485 - 486.
(2) العبادي. المرجع السابق. ص223 وما بعدها.
(3) المرجع نفسه. ص228 .
(4) رضوان السيد. الفقه والفقهاء والدولة. الاجتهاد عدد3 . بيروت 1989. ص 137.

بيبرس حينذاك، منسجماً مع هذا التوّجه الذي سار مبكّراً فيه، وهو المتصّل بإحياء الخلافة العباسية، ذلك القرار الذي يرى فيه رضوان السيد من هذا المنطلق تصرفاً «يكشف عن وعي بالتاريخ وبالأمة، يعتبر دار الإسلام وحدة مستمرة في التاريخ والحاضر، رمزُها الخليفة العباسي أمير المؤمنين الذي تتطلع إليه أبصار المسلمين في العالم كلّه»[1] .

ولعل هذا الوعي الذي عبرّ عنه «السيّد»، كان متصلاً على مستوى التاريخ، باللحظة التي بدت في أوانها. . فثمة فراغ في المرجعية، سارع السلطان إلى ملئه، مستجيباً للنظرية الفقهية على مدى المذاهب الأربعة المنفتح عليها، ومدفوعاً بحوافز راودت آخرين من قبل، ولكنه نجح من خلال موقعه، حيث أخفقت محاولات لم يكن لأصحابها مثل هذا الوعي، فاصطدمت بالثوابت التي انهارت في عهده. ومن اللافت أن هذه المسألة تفرّدت بالتصدي لها، القوى المسيطرة على مصر، طارحةً الأخيرة بديلاً عن بغداد، دون أن يخضع ذلك لنفوذها السياسي، بقدر ما خضع لاعتبارات جغرافية، جعلت هذا الإقليم، كثقل وموقع، أكثر ملاءمة في تلك المراحل، لكي يكون مقرًّا للخلافة، بعد اختلال الصفة التمثيلية الشاملة لبغداد وتحوّلها إلى طرف بالمعنى الجغرافي والسياسي، أكثر منها نقطة مركزية.

وكانت المحاولة الأولى في هذا السبيل، تلك التي قام بها ابن طولون، حين دعا الخليفة المعتمد إلى مصر، بعد أن ضاق بتفرّد أخيه الموفّق بالسلطة، إلا أن الأخير كشف الخطة وأحبط المحاولة[2] . ولم يكن هاجس ابن طولون الحرص على مقام الخلافة، وإنما وجد في نزاع الأخوين، ما يجعله في موقع الأمير القوي، والقادر على التدخل في شؤون السلطة المركزية، بما يعزّز وضعه في مصر التي استقلّت عن الأخيرة نتيجة لذلك[3] . وتكررت المحاولة ذاتها في عهد الأخشيد (333 هـ) الذي ذهب إلى الشام، لملاقاة الخليفة المتقّي في الرّقة، بعد خروجه من بغداد، هرباً من التسلّط التركي. فزّين له حاكم مصر الانتقال إلى ولايته واتخاذها مقرًّا للخلافة، ولكن المتقي لم يتحمس

(1) المرجع نفسه. ص 137.
(2) ابن الأثير. الكامل. ج 7. ص 394 - 395.
(3) ظلت مصر منفصلة عن الخلافة حتى سنة279 هـ، حين عاد خمارويه إلى تقديم الولاء لها. النجوم الزاهرة: ج 3. ص 80 .

لدعوة الأخشيد، وآثر الرجوع إلى عاصمته[1] ، متهيّباً عواقب هذه المحاولة.

ولعل بيبرس، لو كان في محل أي من الطولوني أو الأخشيدي، لما تردّد في اغتنام الفرصة ودعوة الخليفة إلى عاصمته، ولكنه، وقد تغيرت المعطيات، ودانت له مصر والشام، وشغر منصب الخلافة، لم يكن ما يثير الهواجس حول شرعيته، بعد غياب المرجعية وانتقالها بصورة ما إليه. ومن هنا كانت فرادة قراره، بإعادة الخلافة العباسية في مطلع عهده، دونما حاجة ماسة إلى ذلك... كما تسقط المقارنة مع سلفية، بعدما حققه من نفوذ لم يصل كلاهما إليه، متفوقاً عليهما بالحماسة الدينية أو بالتوافق مع هذا الحافز، لركوب الخطر في مواجهة أعداء الإسلام. وما قيل عن ربط هذه المسألة بما كان يراود الأيوبيين من آمال العودة إلى مصر[2] ، قد لا يستند إلى أساس موضوعي، بعد أن أزالت «عين جالوت» هالتهم من الذاكرة، بمثل ما انحسر عنها الصدى العباسي، مستتباً الأمر لدولة المماليك التي رأى فيها المسلمون، المنقذ من الغزو المغولي العاصف، وراهنوا عليها لإخراج الصليبيين من بلادهم.

وليس أدّل على ذلك من الطريقة التي بويع فيها الخليفة الأول في العهد المملوكي، والمصير الذي آل إليه، والآخرون من بعده، على نحوٍ بدا أكثر سوءًا مما لحق بالخلفاء في عهود الأتراك والديالمة والسلاجقة. وقد أثبت السلطان في هذا المجال، أنه مجرّد نمط مما عرفته العهود الإسلامية الغابرة، من قيادات وظّفت الدين لأغراضها الخاصة، وطبعت مراحلها بالفردية المطلقة. ومثل هذه المعادلة إذا كانت قد تعايشت في الماضي مع الخلافة أو ما تبقى لها من صفة مرجعية، فإنها ـ أي الخلافة ـ لم تعد قادرة على الاحتفاظ بها، في ظل النمط المملوكي الذي جرّدها من الشكل، بعد أن تلاشى المضمون بسقوط التجربة التوفيقية مع الحكم الأموي، دون أن تحافظ عليها الهالة المفتعلة للخلفاء العباسيين الأوائل.

وثمة من ينسب للسلطان قطز، أن فكرة إحياء الخلافة راودته بعد انتصاره على المغول، فعزم حينذاك على مبايعة أمير عباسي (أبو العباس أحمد) كان قد شارك في

(1) المكان نفسه.

(2) علي إبراهيم حسن. تاريخ المماليك البحرية. ص 244.

الحرب ضدهم، ولكن السلطان قُتل قبل تنفيذ مشروعه[1] . فكانت هذه المحاولة، مما أضيف إلى حوافز السلطان بيبرس، في حرصه على التماهي مع سلفه الذي تمتع بتأييد القيادات الكبيرة على جبهة المماليك[2] . ولكن هذا المسألة بدت ملتبسة في مشروع السلطان قطز الذي روى عنه ابن أبي الفضائل أنه قال لأحد الأمراء[3] في الشام: «إذا رجعنا مصر، أنفذه إلينا لنعيده إنشاء الله»[4] ، أي الأمير العباسي الذي وقع عليه اختيار السلطان، مما يرجّح أن نقل الخلافة لم يكن وارداً، وإنما الذي قصده هو «العودة» بها إلى مقرّها التقليدي، وفقاً لما جاء في الرواية.

ويربط أبو الفداء، بين بيعة الخليفة الأول في العهد المملوكي، وبين من أسماهم «جماعة من العرب» قدمت إلى مصر سنة 659 هـ، ومعها «شخص أسود اللون»، زاعمة أنه «ابن الإمام الظاهر بالله»[5] ، وكان قد خرج من بغداد إثر سقوطها، «فعقد الملك بيبرس مجلساً حضر فيه جماعة من الأكابر... فشهد أولئك العرب أن هذا الشخص.. هو ابن الظاهر... فأثبت القاضي تاج الدين نسب أحمد المذكور ولُقّب المستنصر بالله... وبايعه الملك الظاهر والناس بالخلافة...»، حسب رواية المؤرخ نفسه[6] . وكان اجتماع الفقهاء (الأكابر) وسماعهم شهادة «العرب» في الديوان الكبير، للتأكد من صحة نسب العباسي الذي أثار الشكوك لسواد بشرته (أو لسمرتها كما يقول ابن إياس)[7] التي تمّ تجاوزها، لاحتمال تأثره بأمه الحبشية الأصل[8] ، كما سوّغ ذلك الفقهاء الذين شهدوا «المجلس» وقالوا كلمتهم بصدد «الخليفة الأسود»، كما وصفه أبو الفداء في «مختصره»[9] .

وهكذا بويع الخليفة أحمد أبو القاسم، وهو عمّ المستعصم آخر الخلفاء في بغداد،

---

(1) مفضل بن أبي الفضائل. النهج السديد. ج 1. ص 435 .
(2) ابن إياس. البدائع. ج 1 . ص 309.
(3) عيسى بن مهنا، «أمير العرب» كما وصفه ابن إياس المصدر نفسه. ج 1. ص 314.
(4) النهج السديد. ج 1 . ص 435.
(5) المختصر. ج 3. ص 212.
(6) المصدر نفسه. ج 3. ص 212 - 213.
(7) ابن أياس البدائع. ج 1. ص 317.
(8) المكان نفسه.
(9) المختصر في أخبار البشر. ج 2. ص 213 .

بعد عام على شغور الخلافة، وكانت أولى مهامه التي قرّرها السلطان المملوكي، استعادة العاصمة العباسية من المغول فجهز له الأخير جيشاً وسار بصحبته إلى دمشق، حيث ودّعه ورجع إلى القاهرة، بينما توجّه الخليفة إلى العراق، ليلقى مصرعه بالقرب من الأنبار[1] . ويبدو أن السلطان لم يشأ المضي معه، تحسّباً لما يمكن أن يستجد من تطور، يعزّز موقع الخليفة لو قدّر له استرجاع بغداد، خصوصاً وأنه (الخليفة) اتفق ـ كما يقول أبو شامة ـ مع «أخيه» أبي العباس، الذي انضوى تحت قيادته، على إعادة الخلافة[2] . وقيل أن أحد أمراء السلطان حذره من ذلك بقوله ـ وفقاً لرواية المقريزي ـ «أن الخليفة إذا استقرّ أمره ببغداد نازعك وأخرجك من مصر»[3] ، مما سيكون له تأثير واضح على العلاقة الواهية، فيما بعد بين السلطنة والخلافة.

وإذ شغر مجدداً مركز الخلافة، تهيأت الفرصة لأخي المستنصر، أبي العباس الذي يُطلق عليه المؤرخون نفس الاسم، أي أحمد، حين استدعاه السلطان إلى مصر وبايعه بعد إثبات نسبه، بالخلافة[4] . ومما يعنيه ذلك، أن مسألة النسب لم تكن محسومة، إذا توقفنا عند العلاقة الأخوية بين الخليفتين، الخاضعة بدورها للشك، ولكن أبا الفداء ينفي هذه العلاقة بصورة غير مباشرة[5] ، كما ينفي دعوة السلطان لأبي العباس، قائلاً: «جلس الملك الظاهر مجلساً عاماً، وأحضر شخصاً كان قد قدم إلى الديار المصرية في سنة تسع وخمسين وستمائة من نسل بني العباس يُسمى أحمد. . .»[6] .

وعلى الرغم من المظهر الاحتفالي الذي أُحيطت به البيعة للخليفة الثاني، فإن ذلك لم يترك أي تأثير على الحياة السياسية في دولة المماليك، التي ظل السلطان ممسكاً بزمام الأمر فيها. وخلافاً لذلك فقد تعزز نفوذه بوجود خليفة لا يعبرّ لقبه (الحاكم بأمر الله) عن دوره الهامشي في السلطنة، محققاً ما توخاه من هذه العملية، حين توّجه إليه الخليفة في خطبة البيعة قائلاً: «وهذا. . . الملك الظاهر قد قام بنصر الإمامة عند قلة

(1) النهج السديد. ج 1 . ص 429 - 430. النجوم الزاهرة. ج 7. ص 201.
(2) الذيل على الروضتين. ص 215.
(3) السلوك. ج 1. ص 461.
(4) ابن إياس. البدائع. ج1 ، ص 312 - 313. السيوطي. تاريخ الخلفاء. ص479 .
(5) المختصر. ج 1. ص 215.
(6) المكان نفسه.

الأنصار، وشرّد جيوش الكفر بعد أن جاسوا خلال الديار. . . الحمد لله الذي أقام لآل العباس ركناً وظهيراً»[1] .

ولعل «الحاكم بأمر الله»، وقد راودته سابقاً فكرة العودة إلى بغداد وإحياء الخلافة العباسية، كما سبقت الإشارة، ذهب به الطموح إلى أن تسترد الخلافة، صفتها المرجعية، ولكنه سرعان ما خاب ظنه، حين وجد نفسه «معتقلاً» في «البرج الكبير»[2] ، فكانت البيعة آخر ظهور علني له، خلال نيف وأربعين عاماً، وهي مدة خلافته، وإن سُمح له بالخطبة أحياناً قليلة في مسجد القلعة[3] . فقد طغت صورة السلطان الأوحد، وبدت أكثر تألقاً بعد إحياء الخلافة، التي تأكدت في ظلّها الشرعية الدينية لدولة المماليك، واستتب الأمر لملكها القوي، حيث تتجلى هذه الصورة واضحةً في قول الظاهري: «لا يُطلق لقب السلطان إلاّ لصاحب مصر، نصره الله، فإنه الآن أعلا الملوك وأشرفهم لرتبة سيد الأولين والآخرين، وتشرّفه من أمير المؤمنين بتفويض السلطة له على الوجه الشرعي»[4] . ولكن المسلمين، برغم ما أبدوه من حماسة للسلطان وثقةٍ به، كانت لهم نظرة مختلفة إلى الخلافة، فوجدوا في إحيائها ولو على ذلك الشكل الباهت، خيراً من إبقائها شاغرة. خصوصاً وأن المرحلة تفرض آلية للسلطة لم تكن في متناولها على المدى القريب. . . واضعين آمالهم جانباً، بانتظار أن يتاح لها يوماً الخروج من المحنة المزمنة.

ولقد تعاقب الخلفاء بالوراثة بعد «الحاكم بأمر الله» حتى بلغوا ثلاثة عشرة[5] ، لم تختلف أوضاعهم عمّا كان عليه وضع الأخير من مهانة، قد تصل إلى حدّ الاضطهاد. وحدث مرةً فقط، أن الصراع اشتدّ بين الأمراء المماليك على الحكم، فتنافسوا على ودّ الخليفة المستعين بالله، الذي بويع حينذاك «بالسلطنة مضافة إلى

(1) السيوطي. تاريخ الخلفاء. ص479 .
(2) المكان نفسه.
(3) المكان نفسه.
(4) زبدة كشف الممالك. ص 92 .
(5) السيوطي. تاريخ الخلفاء. ص 484 وما بعدها.

الخلافة»[1] كما يقول السيوطي. وكانت تلك مجرّد سحابة، عاد الوضع بعد انقشاعها إلى سابقه، وما لبث أحد كبار الأمراء، وكان المستعين قد اتخذه مستشاراً له و«فوض إليه تدبير المملكة»، ولقبه بنظام الملك[2] ، أن قوي شأنه بعد التفاف الأمراء حوله، فأجبر الخليفة على التنازل عن أمور السلطنة. فاستجاب إليه مشترطاً أن يعود إلى بيته، «فلم يوافقه على ذلك.. وتغلب على السلطنة... وصرّح بخلع المستعين وبايع بالخلافة أخاه (داوود)، ونقل المستعين من القصر إلى دار من دور القلعة ومعه أهله، ووكّل به من يمنعه الاجتماع بالناس»[3] هذا ما رواه السيوطي عن خليفة، أتيحت له الفرصة لكي يمارس شيئاً من السلطة، قبل أن يعود مرغماً إلى عزلته شأن بقية الخلفاء في مصر.

وهكذا باتت القلعة «بلاط» الخليفة الذي صودر منه القرار، فضلاً عن الرمز، وانكفأ يطوي الأيام معتقلاً أو شبه معتقل وراء أسوارها، هذا إذا لم يُعاقب بالسجن الفعلي أو العزل، إذ شعر السلطان بما يريب منه، أو تناهى إليه أنه يتصل بأحد الأمراء المماليك. فقد عمد السلطان ناصر محمد، على سبيل المثال، إلى وضع الخليفة[4] في سجن قلعة الجبل، وكانت التهمة المعلنة أنه يفرط في اللهو ويستقبل الأصحاب في داره[5] ، ولكن باطنها ما أثار حفيظة السلطان، بعد أن رصدت عيونه تردّد أحد الأمراء، ممّن يخشى قوتهم السلطان، على مجلس الخليفة[6] .

ومن المفارقات أن بعض «الألقاب» التي اتخذها العباسيون في مصر، لم تعبّر بالمطلق عن أوضاعهم البائسة، لا سيما لقب «الحاكم بأمر الله» الذي تردّد مرتين خلال العهد المملوكي... على أنها تعكس بغالبيتها محنة الخلافة ورضوخ الخلفاء الذين حمل بعضهم ألقاباً مثل المتوكل على الله والمعتضد بالله والمستعين بالله، وصولاً إلى المستنجد بالله الذي بقي في القلعة، يعاني المرض لسنتين قبل وفاته، من غير أن يسمح له بالعودة

(1) المصدر نفسه. ص 506.
(2) المكان نفسه.
(3) السيوطي. تاريخ الخلفاء. ص 506.
(4) المستعين بالله.
(5) اليوسفي. نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر. تحقيق أحمد حطيط. ص 87.
(6) المكان نفسه.

إلى داره[1] ، أما الألقاب التي يتراءى فعل السلطة فيها، بمثل ما يتصادى مع الفعل العسكري، فقد ظلّت محفوظة للسلاطين الذين استحقها بعضهم عن جداره، لما أبلاه في حروب المغول والصليبيين وغيرهم، مثل المظفر (قطز) والظاهر (بيبرس) والمنصور (قلاوون) والناصر (محمد). . . ولا نستثني من هؤلاء الأشراف (خليل) الذي كان له «شرف» القضاء على آخر الجيوب الصليبية في المشرق الإسلامي، بعد هجومه الشهير على عكا وتحريرها في أواخر القرن السابع الهجري[2] .

وهكذا كانت ألقاب السلاطين أعظم شأناً من ألقاب الخلفاء، بفضل هذا الدور الجهادي الذي تصدوا له، سواء كانت بواعثهم دينية، أم تحركها دوافع محض سياسية. فقد تعاطف المسلمون معهم نتيجة لهذا الدور الكبير، وربما وجد بعضهم في السلطنة بديلاً مرحلياً. على الأقل. عن الخلافة التي تخلت عن دورها القيادي، وانفصلت عنها السلطة السياسية منذ وقت بعيد، قانعة بما تبقى لها من نفوذ معنوي، ما لبث أن خبأ بريقه، ومعه تلك الهالة الدينية التي انطفأت أيضاً، مما جعلها عرضة للنقد، حتى من جانب المتمسكين بها والرافضين لأية صيغة غيرها.

يبقى أخيراً أن الأسباب الموضوعية لما سُمي بإحياء الخلافة، تكاد بمجملها تتصل بالمرحلة وتحدياتها الخطيرة التي انبثقت عنها ربما بالمصادفة دولة المماليك. ولكنها كانت في وعي السلطان، المؤسس الفعلي لهذه الدولة، وحاضرة في مشروعه الذي استوعب الحالة الوحدوية في أعقاب معركة عين جالوت. أما تجليات هذا المشروع، فيمكن اختصارها في الظواهر التالية:

1 ـ إن الانتصار على المغول، وما أعقبه من خطة لتحرير الشام من الاحتلال الصليبي، جعل المماليك في موقع المرجعية على المستوى السياسي، بعد انهيار المرجعية العليا، المتمثلة بالخلافة، واهتزاز الشرعيات المزعومة على أطرافها، مدانةً بالفشل في مواجهة الأخطار الخارجية، وعاجزة عن الاستمرار أمام تغيرات المرحلة.

2 ـ إن السلطان المملوكي (بيبرس)، بعد الالتفاف الشعبي حول المماليك،

---

(1) السيوطي. ص 514.

(2) أبو الفداء. المختصر. ج 4. ص 24. ابن إياس. البدائع. ج 1 . ص 368.

وانضواء معظم القادة العسكريين تحت رايته، سعى إلى احتواء الفقهاء الذين شكّلوا قوة لها تأثيرها على مساحة شعبية واسعة، دون أن تعدم نفوذاً على مساحة السلطة نفسها، إذ توقفنا عند معارضة الفقيه عز الدين بن سلام لقرار السلطان قطز بفرض ضرائب إضافية، في سياق تمويل الحملة ضد المغول. فقد اشترط عليه أن يبدأ بنفسه وأهل بيته وأمرائه، فإن بقيت حاجة إلى المال، جاز له حينئذٍ فرض الضرائب على الرعية[1] . ويمكن التوقف أيضاً منذ قرار السلطان بيبرس، بتعيين القضاة على المذاهب الأربعة، عاكساً تلك الحالة الوحدوية التي اندرجت فيها أيضاً عملية إحياء الخلافة، بما تمثله من مرجعية يحتمها منطق الضرورة وفقاً للمفهوم الفقهي. وإذا كان السلطان قد خصّ الشافعية، وهو على مذهبهم، بالقليل من التمايز عن المذاهب الأخرى[2] ، بأن هذه الخطوة التوحيدية، كانت موجهة في الوقت نفسه ضد فقهائهم، ومستهدفة الحدّ من تدّخلهم ـ الذي رأينا صورة عنه ـ في شؤون السلطة.

3 ـ إن الجبهة المملوكية لم تكن صافية الولاء لبيبرس، فثمة من الأمراء الكبار من كان في بداية عهده «سلطاناً» داخل السلطنة، ويتوسّل الفرص لإطاحته، معتمداً على جماعة السلطان السابق. ربما كانت تلك نقطة الضعف الكبرى في مشروع السلطان الذي اتسعت آفاقه على المدى الإسلامي، بينما ضاقت على الجبهة المملوكية، حيث الصراع الضاري على الحكم، أودى بحياة ثلاثة من أسلافه السلاطين.

وهكذا فإن بيبرس الذي اخترق المألوف في اكتساب الشرعية، من غير أن «يقطعه» الخليفة الذي كان غائباً أو «يخلع» عليه، لم يكن بحاجة ماسة إلى التغطية الإسلامية، كما هو شائع في الكتابات التاريخية، لدعم حكمه، بعد أن قطع الطريق الوحيد إلى الشرعية في ذلك الوقت. فما كان يحتاجه أساساً، إلى توظيف هذا الدعم على صعيد الجبهة الداخلية، وإنهاء الصراع المملوكي لمصلحته. وقد يلتبس بعيداً عن ذلك موقف السلطان من «خليفة الله» الجديد، الذي ما إن تمّت البيعة له في احتفال مهيب، حتى اقتيد، ربما في موكب إلى القلعة، بينما المرجعية التي ناضل طويلاً من

(1) المقريزي. السلوك. ج 1. ص 429 وما بعدها.
(2) القلقشندي. صبح الأعشى. ج 4 . ص 34.

أجلها الفقهاء، تؤول عملياً إلى «سلطان الإسلام». وبهذا المعنى يكون إحياء الخلافة، إسقاطاً جديداً لها، يفوق ما جرى على يد المغول الذين قضوا على الخليفة من غير أن ينالوا من المرجعية التي ظلّت حيّة في أفئدة المسلمين بانتظار لحظة انبعاثها القريب. . . فإذا بها في عهد المماليك الذين حكموا باسمها، مستلبة حتى من هذا الدور الذي سوّغ لها الاستمرار حتى ذلك الوقت.